انعكاسات حركة الترجمة على وضع اللغة العربية الحالي

أ. طاهر ميلة

تعد الترجمة بالنسبة لأي أمة، تريد النهوض والمشاركة في صنع الحضارة الإنسانية، البنية القاعدية، لأن بداية هذا النهوض مرهونة بالاطلاع على ما هو موجود عند الأمم الأخرى التي أسهمت في تطور العلوم والفنون وأساليب العمل والتسيير في مختلف مجالات الحياة. وقد يكون تأثير هذا الاطلاع محدودا على حياة الأمة، إن اقتصر على فئة صغيرة من أفراد المجتمع، لها حظ امتلاك اللغات الأخرى، لذلك نجد الأمم المتحضرة قديما وحديثا، تنقل هذه المعارف إلى لغاتها ليتمكن معظم أبنائها من المشاركة في هذه النهضة. وقد استوت في ذلك الأمم المتقدمة للاحتفاظ بتقدمها، وتلك التي لها الرغبة في التقدم بغية اللحاق بالركب.

قد أدرك العرب قديما وفي العصر الحديث أهمية الترجمة ودورها في التنمية الشاملة، فهي تمثل عندهم منذ عقود انشغالا كبيرا، ويتجلى هذا الانشغال في عدد المؤتمرات والندوات والموائد المستديرة التي نظمت هنا وهناك لدراسة هذا الموضوع من جوانبه المختلفة ([1]).

ولعل الأسباب الرئيسة في هذا الاهتمام ترجع بالدرجة الأولى إلى الرغبة في التحسيس بأهمية الترجمة، كأداة من الأدوات الهامة في نشر المعرفة، ودعامة من دعائم التنمية. وما أحوج العالم العربي اليوم إلى نقل ما عند الغير لينمو ويساهم بقسط في الحضارة المعاصرة، نظرا للهوة الشاسعة التي تفصله عن العالم الغربي. وترجع هذه الأسباب من جهة ثانية إلى تشخيص واقع الترجمة في العالم العربي، بهدف الوقوف على عوامل الضعف و القوة فيها، والبحث عن الحلول التي من شأنها أن تدفع حركة الترجمة إلى الأمام.

ولقد انتهت هذه اللقاءات العلمية، القطرية منها أو العربية المشتركة التي حضرناها أو قرأنا عنها، فيما يتصل بالنقطة الأولى إلى أن الترجمة وسيلة أساسية لا غنى عنها، إذا أردنا أن ننهض بأمتنا، لأن الشهادات التاريخية بينت أن الأمم التي تقدمت هي التي لقحت معارفها بما عند غيرها من الأمم عن طريق الترجمة. وإذا كان هذا هو الأسلوب المتبع في العهود القديمة، فإن هذا الطريق يصبح أكثر من ضرورة في هذا العصر الذي أضحى فيه العلم هو أساس النهضة والتنمية في جميع مناحي الحياة.

---

[1] – تعقد سنويا في الجزائر على سبيل المال في المدة الأخيرة ملتقيات وندوات حول الترجمة وخاصة في المجلس الأعلى للغة العربية في جامعتي الجزائر ووهران

أما الخلاصة فيما يتعلق بالنقطة الثانية أي تشخيص واقع الترجمة في العالم العربي، فقد أظهرت ضعف حركة الترجمة في مجال العلوم والتقنيات من حيث الكم والنوع، والأسباب في ذلك كثيرة ومتعددة، لأن مشكلة الترجمة هي نتيجة عدة مشاكل أخرى، بعضها مرتبط بوضع العالم العربي في عصرنا الحالي في المستويات السياسية الاقتصادية والثقافية وغيرها، وبعضها الآخر له علاقة بالترجمة في حد ذاتها، كفن من الفنون.

من الصعب الإحاطة بكل هذه الجوانب في هذا المقام، لذا أحاول أن أركز على واقع الترجمة الحالي وعلى بعض انعكاساته السلبية على وضع اللغة العربية والعوامل التي أدت إلى هذا الوضع، وأختم العرض بعدد من الاقتراحات التي قد تسهم في التغلب على هذه الصعوبات التي تقف في وجه العاملين في هذا الحقل المعرفي الحيوي بالنسبة للأمة العربية.

واقع الترجمة الحالي:

فمما لا شك فيه أن جهود العرب في الترجمة في العصر الحديث تعود إلى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، إذ شرع آنذاك في نقل عدد من المعارف وإنشاء بعض اللجان والمؤسسات، والبدء في تدريس العلوم بالعربية([1]). ثم وقع فتور، وخاصة في فترات الاحتلال، لكن الاهتمام بالترجمة كهدف ظل قائما، ويظهر ذلك على وجه الخصوص بعد الحرب العالمية الثانية في مثل ما قامت به بعض الهيئات مثل جامعة الدول

[1] – عبد اللطيف عبيد، الترجمة في الفكر النهضوي العربي، المؤتمر العربي الأول، " النهوض بالترجمة "، من تنظيم المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2002.

العربية التي أشارت إلى أهمية الترجمة منذ سنة 1945 ([1]) أو ما قامت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعد ذلك من إعداد خطة للترجمة، وإنشاء عدد من المؤسسات للقيام بالترجمة كمركز التعريب والترجمة في سوريا، وبتكوين المترجمين ذوي الكفاءة العالية كالمعهد العالي للترجمة بالجزائر، فضلا عن مختلف المؤسسات واللجان القطرية الكثيرة، كما هو حال الجزائر أو غيرها من البلدان العربية ([2]).

أما الترجمة كممارسة يومية ونشاط فعلي فهي حقيقة ملموسة في جميع الدول العربية، ولاسيما فيما يتصل بالمسائل الإعلامية والسياسية والإدارية، وتقوم بهذه الترجمة المنصبة غالبا على عقود وقرارات وملفات ووثائق إدارية لجان في مختلف الوزارات، والمؤسسات التي توظف عشرات خريجي الجامعات سنويا ([3]).

غير أن حركة ترجمة الكتب العلمية والتقنية والأدبية محدودة جدا بالمقارنة بما تترجمه الدول المتقدمة، بل والأقل تقدما، إذ تشير بعض الدراسات والإحصاءات التي أنجزت هنا وهناك في العالم العربي أو حوله إلى وجود نقائص كثيرة، من حيث الكم على وجه الخصوص، وكذلك من حيث نوع ما تمت ترجمته.

---

[1] شوقي جلال محمد، تقرير المسح الميداني لوضع حركة الترجمة الراهن في الوطن العربي، الترجمة في الوطن العربي: نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت، 2000،ص 84.

[2]– نفي بن عيسى، واقع الرجمة في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1985، ص 51.

[3] – حنفي بن عيسى، المصدر نفسه، ص 50.

فمن حيث الكم يوجد تفاوت كبير بين قطر عربي وآخر حسب دراسة قدمها شوقي جلال محمد في ندوة " نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1998 ([1])، فهناك من يترجم – حسب هذه الدراسة – ما يقرب من 400 كتاب سنويا كجمهورية مصر مثلا، وهناك من لا يتعدى معدل عشرة كتب في السنة ([2])، وهناك بلدان لم تشر إليها هذه الإحصاءات، سواء لانعدام ترجمة الكتب العلمية فيها، أم لنقص الوثائق التي تبين وجود الترجمة.

وإذا قارننا ما يترجم في العالم العربي بما هو موجود في غيره من البلدان، مثل اليابان وغيرها، أو أقل تقدما مثل إسرائيل واليونان، يظهر بوضوح ضعف حركة الترجمة في العالم العربي ([3]) . وقد صاحب هذا الضعف ضعف في التأليف في العالم العربي، والمقارنة التي أجريت بينه وبين ما ينشر في عدد من البلدان تبين ذلك ([4])، وهي نتيجة منطقية، لأن نشاط حركة التأليف غالبا ما تأتي بعد نشاط الترجمة. فالتأليف الجيد يأتي بعد الاطلاع على ما هو موجود عند الغير حتى يضيف إلى المعرفة شيئا جديدا، وهكذا كان وضع أسلافنا، إذ كثر التأليف عندهم بعد نشاط الترجمة

---

[1] – مصدر سابق.، وانظر أيضا محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا الترجمة بالمغرب العربي، في " مساهمة اللغة العربية في التواصل والتضامن والوحدة بين أقطار المغرب العربي، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2003. ص 231 فما فوق، وكذلك شحادة الخوري، الترجمة قديما وحديثا، تونس 1988، ص 113 فما فوق.

[2] – المصدر نفسه، ص ص 79،. 95

[3] المصدر نفسه، ص 97.

[4] – المصدر نفسه، ص 98.

الـذي عرفـوه([1])، وكـذلك هـو وضـع البلـدان المنتجـة للمعرفـة فـي عصـرنا الحالي، لأن هذه المعرفة لا تنتج في بلد واحد ولا بلغة واحدة.

ومما انجر عن ضعف حركة الترجمة والتأليف ضعف آخر، يظهر في خمول حركة البحث العلمي وركود الحياة الاقتصادية، رغم عدد الجامعات ومراكز البحث العلمي الذي يعد بالمئات في العالم العربي ([2]).

قد تكون الأرقام الواردة في الدراسة السابقة غير دقيقة، نظرا لصعوبة عملية المسح الميداني، أو لقدم الوثائق المعتمدة، إذ يرجع معظمها إلى الثمانينات وما قبلها ([3])، غير أن ذلك لا ينفي حقيقة ضعف حركة الترجمة والتأليف والبحث العلمي في العالم العربي. ويؤكد هذا الوضع تقرير برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي الذي نشر في أكتوبر 2003، إذ لا يترجم في كل العالم العربي– حسب هذا التقرير– أكثر من 330 كتابا في السنة، أي خمس مرات أقل مما يترجم في بلد كاليونان الذي لا يتعدى عدد سكانه أحد عشر مليونا، كما لا تتعدى نسبة إنتاجه من الكتب 1،1 بالمئة مما ينشر في العالم، و18 بالمئة منها هي كتب دينية. أما عملية تسجيل براءات الاختراع فهي شبه منعدمة.

---

[1] – محمد مراياتي في مناقشة ورقة يوسف زيدان حول الترجمة في التراث العربي، الترجمة في الوطن العربي: نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة. مصدر سابق.

[2] – انظر عدد مراكز البحث في تقرير التنمية البشرية حول العالم العربي للأمم المتحدة لسنة 2002.

[3] – عبد الرحمن أحمد الأحمد في مناقشة ورقة شوقي جلال محمد حول المسح الميداني لحركة الترجمة في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 114.

وإذا نظرنا إلى حركة الترجمة من حيث النوع، فإننا نجد أن معظم ما ترجم هو في العلوم الإنسانية والآداب ([1])، وهو عكس ما قام به العرب قديما، ربما لأنهم استغنوا بما عندهم من فنون القول، أو لأنهم أدركوا علاقة الأدب بما يسمى الآن بالهوية والخصوصية. ولا يعنى هذا أننا لسنا في حاجة في الوقت الحاضر إلى نقل الآداب والعلوم الإنسانية، لأن فيها من الجديد ما نحن في أمس الحاجة إليه، لكن الميادين العلمية والتقنية هي التي نحتاج إليها أكثر فيما أرى، بالنظر إلى افتقارنا إليها. وهذا مظهر من مظاهر ضعف التخطيط، لذلك تساءل البعض في عدد من المناسبات عن الأولويات في الترجمة، نظرا لغزارة الإنتاج العلمي والتقني وتعدد مجالاته، وعن الفئات الاجتماعية التي هي في حاجة إلى الكتب والوثائق المترجمة أكثر من غيرها...

وقد يرجع سبب الاهتمام بترجمة العلوم الإنسانية والآداب– وهو الأرجح – إلى كون هذه العلوم تدرس باللغة العربية في مختلف مراحل التعليم وخاصة في الجامعات. فالحاجة إلى إثراء مضامين هذا التعليم هي التي استدعت تلك الترجمة التي تنشط غالبا وتزدهر حيث توجد المؤسسات الداعية إلى تشجيعها [(2)].

---

[1] – انظر في هذا الموضوع:

– قائمة الكتب التي ترجمها المجلس الأعلى للثقافة والمنشورة بعنوان المشروع القومي للترجمة بإشراف جابر عصفور.

– قائمة الكتب المترجمة في الجزائر التي جمعها حنفي بن عيسى، مصدر سابق.

– جلال محمد شوقي جلال، مصدر سابق، ص ص 61، 79

[2] – شوقي جلال محمد، مصدر سابق، ص 86.

إن قارئ الكتب المترجمة يجد فيها الجيد ولا شك، ولكنه يجد فيها أيضا الكثير من الرديء، مما ينجر عنه عدم الفهم ([1]). وقد لا يفهم سبب رداءة الترجمة إذا كان لا يعرف النص الأصلي. أما إذا عرف هذا النص، فإنه يدرك أسباب الغموض، ومن أهمها الترجمة الحرفية التي تؤدي إلى ظهور تراكيب وأساليب ليست عربية، وكذلك المشاكل الناتجة عن الجوانب الاصطلاحية؛ كالتوليد العشوائي للمصطلحات، وإن سبق أن اقترح لبعضها مقابلات، وقلة التوحيد، وعدم إدراك المفهوم وعلاقته بشبكة المفاهيم الأخرى في نفس الحقل المعرفي. وينتج عن هذه المشاكل كلها وغيرها الغموض الذي ينفر القارئ ويدفعه إلى البحث عن بعض البدائل مثل الرجوع إلى النص الأصلي، حتى ولو كان زاده في اللغة التي كتب بها النص الأصلي قليلا. ولعل أهم أسباب ضعف الترجمات يعود إلى كون ما ترجم قام به أشخاص يعرفون اللغة الأجنبية في حدود معينة، فضلا عن معرفتهم للعربية، وتنقصهم خبرة الترجمة كفن، لا يكتسب إلا بطول المدة والممارسة المستمرة، أو قد تنقصهم الخبرة بموضوع الكتاب المترجم. وهو الأمر الذي يطرح موضوع المترجمين المتخصصين.

ومما يلفت الانتباه أيضا من حيث نوع الترجمات، ترجمة الكتاب الواحد أكثر من مرة، بل أحيانا عدة مرات، وقد يكون السبب في ذلك سوء الترجمة السابقة، وهو أمر منطقي، لكن عندما تكثر الترجمات لكتاب واحد، وعشرات

---

[1] – المصدر نفسه ص 111، وانظر أيضا:

– الشيخ بوقربة: ترجمة المصطلح في العلوم الإنسانية، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2004، ص 283 فما فوق.

– قائمة مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة، إشراف الأستاذ الدكتور جابر عصفور ، 2003.

الكتب الأخرى في نفس الموضوع لم تترجم، فالأمر يرد إلى الفوضى وعدم التنسيق بين المترجمين في البلدان العربية([1]).

واقع اللغة العربية في ضوء حركة الترجمة:

من الأمور المسلم بها أن حركة الترجمة كانت من العوامل الهامة في تطور اللغة العربية وتنوع مضامينها في القديم وفي عصر النهضة العربية الحديثة، إلا أن ضعف هذه الحركة في العقود الأخيرة انعكس بالسلب على واقع استعمال اللغة العربية، خاصة في الميادين العلمية والتقنية، أي أنها ضعيفة في الميادين التي ضعفت فيها الترجمة أكثر.

فقلة ما يترجم إلى العربية في هذه الميادين، أفقرت مضامين اللغة العربية وأعاقتها عن مسايرة مقتضيات هذا العصر، ويتجلى ذلك في ندرة الكتب العلمية والتقنية ذات القيمة العلمية الكبيرة، وفي المجلات المتخصصة ذات المستوى العالمي، وهو ما أدى بالمسؤولين على التعليم العالي – ربما– إلى سد هذا العجز بتبني سياسة تدريس العلوم والتقنيات في الجامعات والمدارس العليا المتخصصة باللغات الأجنبية، لوفرة التوثيق العلمي والبيداغوجي في هذه اللغات.

إن مثل هذا الحل ضروري إذا كان ظرفيا، لأنه يبقي على الصلة بما يجري في العالم من تطور علمي وتقني. أما إذا دام هذا الإجراء وأعتبر حلا نهائيا، فلا أظن أنه يخدم الأمة على المدى الطويل، لأنه يبقي على فقر مضامين اللغة العربية، بل ويزيد من فقرها ويقلص من مجالات استعمالها،

[1] – انظر عدد الترجمات لكتاب" دروس في اللسانيات العامة " لفردنان دو سوسور.

فضلا عن كثير من المشكلات ذات الصبغة البيدغوجية، مثل صعوبات اكتساب العلوم والتقنيات بهذه اللغات، إلى جانب عدم استثمار مكتسباتهم اللغوية في العربية، وخاصة ما تعلموه من مصطلحات علمية.

وهذا من شأنه أن يحرم هذه اللغة من أن تكون أداة أساسية من أدوات نشر الثقافة العلمية بين الناطقين بها، باعتبارها اللغة الأم، ولغة التدريس الأولى في مراحل التعليم القاعدي والثانوي، كما يمكن أن يؤدي هذا الوضع – إن استمر – إلى رسوخ انطباع لدى عامة الناس، وقد سبق للبعض أن اقتنع به منذ سنوات، وهو أن العربية لا تصلح إلا في المجالات الأدبية والدينية، وهو ما يرفضه المنطلق وتجارب هذه اللغة الناجحة عبر تاريخها الطويل.

فإذا نظرنا إلى البلدان المتقدمة نجد أن لها لغات أساسية منمطة وموظفة في جميع مناحي الحياة المادية والروحية. وقد يكون ذلك من الأسباب الأساسية في رقيها، لأن المسائل اللغوية تكتسب في المراحل الأولى من التعليم وأثناء الممارسة اليومية في مجالات الحياة اليومية والمهنية، لتتفرغ أذهان أبنائها في المراحل المتقدمة من التعليم والتكوين وفي مخابر البحث إلى فهم مضامين ما يكتب ويقال في هذه اللغات، وإثراء هذه المضامين بما يصلون إليه من نتائج، بدل الوقوف عند المشكلات اللغوية في كل مراحل التعليم، كما هو حالنا في هذا العصر، إذ يستمر تعليم اللغة سنوات طويلة دون بلوغ الأهداف التي سطرتها الوزارة المعنية بهذا الموضوع.

أما انعكاس ضعف الترجمة من حيث النوع على اللغة العربية، فهو يؤكد الانطباع الذي أشرنا إليه سابقا، إذ يدفع الناس الذين يحسنون اللغات الأجنبية إلى الإقبال على قراءة الكتب في لغاتها الأصلية، بسبب غموض النصوص المترجمة، وهو أمر مفيد في حد ذاته، ولكنه يكون على حساب اللغة العربية، ولصالح اللغات الأجنبية التي يتسع انتشارها يوما بعد يوم، ولاسيما في السنوات الأخيرة، لأنها لغات التكنولوجيات الجديدة، وبالتالي اللغات المطلوبة أكثر في سوق اللغات، وفي سوق العمل أيضا، وهو الأهم بالنسبة للباحثين عن الشغل.

فتعليم اللغات الأجنبية في جميع مراحل التعليم، قصد معرفة ما وصلت إليه الأمم المتقدمة مسألة ضرورية، لكن شريطة أن تكون نتيجة هذا الجهد تصب في صالح العربية، وفي إثراء محتوياتها، أما إذا كان تعليم اللغات الأجنبية يؤدي إلى انتشار اللغات الأجنبية على الألسنة وفي الكتابات، فهذا يخدم هذه اللغات أكثر من غيرها، لأنها سوف تحتكر التعبير عن بعض المجالات التي تفتقر إليها اللغة العربية، وهو وضعنا الحالي، ولأنها تزيد من عدد الناطقين بها، وهما مقياسان من المقاييس المعتمدة في تصنيف مدى حيوية اللغات وانتشارها في العالم.

فالتعليم لا يكون ناجحا بدون اللغة الأم، ولا يمكن أن تكون هذه اللغة وسيلة تدريس ذات فعالية، وخاصة في التعليم العالي، إذا كانت مضامينها فقيرة وإعدادها البيداغوجي ضعيفا، وهو حال اللغة العربية اليوم في التعليم العالي، لذلك لابد من وسيلتين متكاملتين هما الترجمة لإثراء محتويات اللغة العربية في المجالات العلمية والتقنية على وجه الخصوص، و تعليم اللغات

الأجنبية لضمان الصلة بالغير. ولا يمكن لأحدى الوسيلتين أن تعوض الأخرى إذا أردنا الحلول الجذرية، والتنمية الشاملة في المدى البعيد.

عوامل الضعف:

يمكن تقسيم عوامل ضعف حركة الترجمة في العالم العربي إلى مجموعتين؛ مجموعة العوامل العامة المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في العالم العربي، ولها تأثير غير مباشر على واقع الترجمة الراهن. فانتشار الأمية، وقلة المقروئية؛ وصعوبة انتقال الكتب بين الدول العربية، سواء كانت مترجمة أم مؤلفة، بسبب اختلاف الأنظمة السياسية، وانخفاض القدرة الشرائية لدى القراء. كل هذه العوامل مجتمعة أثرت سلبا على حركة الترجمة، والتأليف معا، لأن مكانة الثقافة والعلم تأتي في مؤخرة الأولويات بعد الانشغالات السياسية والأمنية والاقتصادية لدى المسؤولين. ويمكن أن نضيف إلى هذا النوع من العوامل غزارة الإنتاج العلمي والتقني المتزايد يوما بعد يوم، مما ثبط العزائم وجعل البعض يتساءل ماذا نترجم؟ وماذا نترك؟

وهناك عوامل شديدة الصلة بالترجمة كفن ونشاط علمي وثقافي مثل غياب سياسة تكوين مترجمين متخصصين بالأعداد المطلوبة وبالنوعية الرفيعة، ليس بغرض التكفل بالترجمة والترجمة الفورية في المحافل الدولية والمسائل الديبلوماسية والإدارية فقط، بل لترجمة أمهات الكتب العلمية والفنية والأدبية إلى اللغة العربية. غير أن أهم عامل في ضعف حركة الترجمة هو تدريس العلوم والتقنيات في التعليم العالي والمعاهد المتخصصة باللغات الأجنبية، لأن المستهلك الكبير للكتب المترجمة، بصفة منتظمة

ودورية هو هذا القطاع الهام، ويمكن القول إن اللغات الأجنبية عوضت الترجمة كوسيلة للتفتح على العالم. وهناك بعض العوامل اللغوية التي أثرت في الترجمة، منها عدم تنظيم المصطلحات التي سبق أن ولدت بكيفية يسهل الحصول عليها، ومنها ندرة هذه المصطلحات في بعض العلوم والتقنيات الرائدة، لكن هذه الصعوبات ستزول بمرور الوقت، لأن تاريخ الترجمة بين أن نوعيتها كانت ضعيفة في البداية، ثم تحسنت مثلما حدث في بدايات تاريخ الترجمة عند العرب.

الآفاق:

لقد كان أسلافنا في موقع قوة ومع ذلك أعطوا للترجمة أهمية كبيرة، إذ ترجموا ما يلائم حضارتهم وأسهموا بذلك في الحضارة الإنسانية باعتراف غيرهم، أما الآن فالحاجة إلى الترجمة أشد، بالنظر إلى ما عليه غيرنا، وما نحن فيه من التخلف الذي قد يؤثر على حركة الترجمة على المدى القريب؛ أو المتوسط؛ إن لم توضع بعض الإجراءات المستعجلة، لكن مما لا شك فيه أن هذه الحركة ستنمو وتزدهر عندما تزول العوامل التي عرضناها باختصار شديد، لأن انتعاش الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية سيؤدي بالضرورة إلى حركة مماثلة في الترجمة، وفي غيرها من المجالات، لأن هذه الأخيرة تصبح حاجة ملحة في مجتمع يريد التفتح على العالم والمساهمة في إنجازاته مع الرغبة في المحافظة على خصوصياته وانتمائه.

فإذا كان لابد من ذكر بعض الحلول الإجرائية الأولية فهي تكمن في تدريس العلوم والتقنيات باللغة العربية. قد يقول قائل إن العلوم والتقنيات في سرعة كبيرة وتطور مستمر، فلا يمكن ترجمتها كلها، لذلك لابد من اللغات

الأجنبية، وهو قول معقول، إذا عد مثل هذا الحل حلا ظرفيا، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لكنه ليس حلا يخدم الأمة على المدى البعيد، لذلك أرى الاحتفاظ باللغات الأجنبية في التخصصات العلمية الرائدة، وتكنولوجيات الاتصالات الحديثة وتدريس العلوم الأساسية باللغة العربية في جميع مراحل التعليم، ريثما تحضر المصطلحات والمعاجم المتخصصة، وغيرها من الوسائل التعليمية الأخرى؛ كالكتب العلمية والتقنية ذات القيمة العالية، والمجلات المتخصصة، وسائر الوسائل المساعدة في التدريس.

فالتشخيص قد أنجز وعوامل ضعف الترجمة قد عرفت، والخطة محضرة، قد تحتاج إلى مراجعات أخرى بعد التي عرفها في السابق، والحلول مقترحة هنا وهناك([1])،فلم يبق سوى الشروع في التنفيذ، وكثير من المشاكل الجانبية التي تعترض سير الترجمة ستزول أثناء عملية التنفيذ.

---

[1]– أرجع إذا أردت التفصيل مثلا إلى:

- الترجمة في الوطن العربي: نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة، مصدر سابق، ص 391 فما فوق.
- أهمية الترجمة وشروط إحيائها ، مصدر سابق، ص 55 ما فوق

المصادر والمراجع المعتمدة:

– مركز دراسات الوحدة العربية، الترجمة في الوطن العربي: نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.

– شحادة الخوري، الترجمة قديما وحديثا، تونس 1988.

– المجلس الأعلى للغة العربية،

–أهمية الترجمة وشروط إحيائها، ، الجزائر، 2004.

– مساهمة اللغة العربية في التواصل والضامن والوحدة بين أقطار المغرب العربي، الجزائر، 2003.

– المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، دراسات عن واقع الترجمة في العالم العربي تونس، 1985.

– جابر عصفور، قائمة مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 200.

– المنظمة العربية للترجمة، وثائق " المؤتمر العربي الأول: النهوض بالترجمة"، 28–29 كانون الثاني، يناير 2002، بيروت.

– تقرير هيئة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي، نشر في أكتوبر 2003.